

رئيس الجمعية الاقتصادية الكويتية لـ «الأنباء»: الكويت ليست بحاجة لسندات تكلفتها 6 أضعاف عائد سيولة الصندوق السيادي

فيصل المدلج: فورة البورصة مفتعلة والحكومة تفتقد الشفافية



فيصل المدلج

■ على هيئة الأسواق الحزم في ارتفاعات البورصة وتوقيف فوضى الشائعات
■ أين وزير المالية مما يجري في صعود الأسهم؟.. ولماذا تسكت هيئة الاستثمار؟!

أحمد يومرعي - مصطفى صالح

حذر رئيس الجمعية الاقتصادية الكويتية فيصل المدلج في مقابلة مع «الأنباء» من ارتفاعات البورصة الكويتية الأخيرة، ودعا الجهات الحكومية مثل الهيئة العامة للاستثمار ووزير المالية وهيئة أسواق المال إلى الإفصاح بشكل شفاف عما يجري والرد على المعلومات المسربة هنا وهناك التي تلهب مشاعر المستثمرين للدخول في السوق والاستثمار والمغامرة بأموالهم، واستغرب المدلج من الارتفاعات الحاصلة، حيث أنه لا شيء استجد في الفترة الأخيرة دفع إلى هذا الحماس القوي نحو الأسهم، فهناك نحو 45 شركة انسحبت من البورصة، منها 17 انسحبت اختيارياً، بالإضافة إلى أن مستوى أداء الشركات بالسوق المحلي متواضع جداً ورياحيتها أيضاً ضعيفة جداً. ونصح المدلج المستثمرين الصغار بالقراءة والتحليل قبل اتخاذ أي قرار استثماري، محذراً من الاقتراض من أجل شراء الأسهم، لأن في ذلك مغامرة.

وفي ملف آخر حول الأزمات الاقتصادية بين الجمعية الاقتصادية واللجنة الاقتصادية الوزارية ليحث وبنيفة الإصلاح، قال المدلج إن الجمعية أوضحت للجنة أن هناك الكثير من النقاط التي يجب أن تتوافر قبل طرح وثيقة الإصلاح، إذ أن الفزع على الحلول هو مجرد عناوين لن يحل شيئاً، مشيراً إلى أن الحل الرئيسي قبل طرح أي وثيقة هو وجوب

قيام الحكومة بخليق ثقة منبئة مع المجتمع والمواطن. وأضاف أن رأي الجمعية الاقتصادية في هذا الموضوع واضح، وهو أن وثيقة الإصلاح لا ترقى لتتناسب مع الأوضاع المالية والاقتصادية الحالية أو المتوقعة للبلاد.

ويرى أن هناك أصراً على ترسيخ الإنفاق وإدخال المواطن في مساندة مالية الدولة من خلال زيادة الرسوم ورفع الدعم، فيما كان في المقابل هناك فترات حكومية أبحاث هذا التفتيش في غير محله، حيث هناك بنود في بعض الوزارات مخصص لها مليوناً دينار تجاوزت الـ 20 مليون دينار، والعلاج بالخارج في وزارة الصحة وحدها تجاوز الـ 650 مليون دينار، فهذه الصورة لا تعكس إدارة تنفيذية جادة في تقويم المسار الاقتصادي للدولة، واعتبر المدلج أن فرض الضرائب الذي جاء في الوثيقة هو العلاج السهل، فالحكومات دائماً تنهج إلى فرض الضرائب كإسهل وأقصر طريق لتقويم مالية الدولة، ولكن التحدي هو التمييز بين تسلك الطرق الأخرى من تنويع مصادر الدخل وجلب الاستثمارات العالمية، والأمر الأهم الذي يراه المدلج هو أنه لا حاجة للحكومة إلى الاتجاه إلى الاقتراض من الأسواق العالمية لسد العجز، فمن الناحية المهنية هذا الاتجاه ليس له أي مبرر، إذ أن 25% من أصول الصندوق السيادي هي في صورة نقد وتعادل نحو 50 مليار دينار وتحصل على عوائد بأقل من 0.5% بينما سنقرض بفائدة تقارب 3%، في المقابل تفاصيل أخرى حول ملف الدعم وغيرها.

وحلل وتابع، قبل أن تتخذ أي قرار استثماري في سوق وضعه مقلق بهذه الصورة المتسارعة.

هناك معلومات عن مستثمرين يقترضون من أجل الاستثمار في الأسهم، ما رأيكم؟

أرى أن المستثمرين الذين يقترضون من البنوك للدخول في البورصة والاستثمار في الأسهم هم مغامرون، لكن اعتقد أن هناك أنظمة لدى بنك الكويت المركزي فيما يخص التمويل تحد من هذا الأمر. وفي النهاية تؤكد على ضرورة إصدار الجهات الحكومية لمعلومات تتبجح الشفافية وتطمئن المستثمرين.

في ملف آخر مهم، اجتمعتم مؤخراً مع اللجنة الاقتصادية الوزارية، ماذا كان رأي الجمعية الاقتصادية في وثيقة الإصلاح؟

كان هناك الكثير من النقاط التي يجب أن تتوافر قبل طرح وثيقة الإصلاح، فجمع الدول التي عملت جدياً على تصحيح مسارها الاقتصادي ونجحت في ذلك ووضع جميع مشاكلها على الطاولة، لذلك يجب الاعتراف أولاً بأن هناك مشكلة ثم نبحث تفاصيلها وحدودها لنتمكن من وضع حلول لها، ولكن القفز على الحلول هو مجرد عناوين لن يحل شيء، واعتقد أن الحل الرئيسي قبل طرح أي وثيقة هو أنه يجب على الحكومة خلق ثقة متينة مع المجتمع والمواطن، وإذا لم تصل لهذه المرحلة فلن تقدم وثيقة الاصح الاقتصادي أي جديد.

ماذا تقصدون بأن وثيقة الإصلاح كانت مجرد عناوين؟

رأي الجمعية الاقتصادية في هذا الموضوع واضح، وهو أن وثيقة الإصلاح لا ترقى لتتناسب مع الأوضاع المالية والاقتصادية الحالية أو المتوقعة للبلاد، فهي وثيقة تفتقد للكثير من الأمور، أهمها أن أي وثيقة تقدم هي بمنزلة التزام على مجلس الوزراء بكامل وزاراته وهيئاته ويجب أن يكون مجلس الوزراء القادرة لخلق الثقة بين المجتمع والقرار الحكومي، كما تفتقد الوثيقة لأليات تحقيق الأهداف القيادية للدولة ومدى ارتباطهم بتحقيق هذه الأهداف، كما تفتقد تطبيق الأهداف الموضوع خلالها من حيث ترتيب الأهمية، أي أن التدخل الداعم مالية الدولة يجب أن يكون من أعلى إلى أسفل وليس من أسفل إلى أعلى، وخلال الفترة الماضية كانت هناك الكثير من القرارات التي جعلت هذه الوثيقة تلقى رفضاً كبيراً.

والدليل على ذلك الإصرار على ترسيخ الإنفاق وإدخال المواطن في مساندة مالية الدولة من خلال زيادة الرسوم ورفع الدعم، فيما كانت بالمقابل هناك قرارات حكومية أبحاث هذا التفتيش في غير محله، حيث نرى بنوداً في بعض الوزارات مخصص لها مليوناً دينار تجاوزت الـ 20 مليون دينار، فالعلاج بالخارج في وزارة الصحة وحدها تجاوز الـ 650 مليون دينار، فهذه الصورة لا تعكس إدارة تنفيذية جادة في تقويم المسار الاقتصادي للدولة.

ماذا عن فرض الضرائب المذكور ضمن الوثيقة؟

45 شركة انسحبت من البورصة.. فهل ذلك يستدعي كل هذا التفاؤل الحاصل؟

لا أداء جيداً للشركات ولا ربحية تذكر.. فلماذا تشرى الأسهم؟

احذر من الاقتراض وشراء الأسهم.. ففي ذلك مغامرة كبيرة

وثيقة الإصلاح مجرد عناوين تقفز إلى الحلول من دون الاعتراف بالمشكلة

وثيقة الإصلاح لا تناسب الأوضاع الاقتصادية والمالية المتوقعة للبلاد

يجب أن تخلقوا ثقة مع المواطن قبل ترسيخ الإنفاق على حسابها

زيادة الرسوم ورفع الدعم واجهتهما الحكومة بقرارات تبيح التفتيش

الوثيقة تفتقر لأليات تقييم القياديين وربطهم بأهداف واضحة

أكبر خاسر من رفع الدعم عن الديزل هو الحكومة.. فتسعير المقاولات قفز إلى 20%

كجمعية نفع عام، كيف ترون ارتفاعات البورصة الأخيرة؟

بالنظر إلى وضع السوق المحلي، نجد أن معظم الشركات تعتمد على الإنفاق الحكومي، وأيضا نجد أن هناك نحو 45 شركة انسحبت من البورصة، منها 17 انسحاب اختيارياً، بالإضافة إلى أن مستوى أداء الشركات بالسوق المحلي متواضع جداً ورياحيتها أيضاً متواضعة جداً.

وهو ما يجعل سؤالاً مهما يطرح نفسه هنا: ما السبب الذي يجعل المستثمر يقبل بهذا الزخم في هذا التوقيت؟ ويدفعنا للقول إن أداء البورصة خلال الفترة الماضية، أي منذ بداية العام، هو أداء مفتح ويجب على الجهات الحكومية أن توضح هذا الأمر.

كما أن هذا الارتفاع يثير قلقنا كجمعية نفع عام، فلا توجد أي معطيات طارئة أو مستجدة خلال تلك الفترة لتجعل هذا الأقبال الكبير على البورصة الكويتية، بل الحقيقة أن هناك معطيات سلبية حالياً تنعكس على السوق من خلال الاحتقان السياسي بتقديم الاستجابات في مجلس الأمة، بالإضافة إلى الوضع الأمني غير المريح في المنطقة، لذلك ليس هناك أي سبب لهذا الزخم في البورصة حالياً، بل هناك أسباب افتعلت هذا الموضوع، ومن باب الشفافية والحرص على الاستقرار الاقتصادي في البلاد يجب على الجهات الحكومية توضيح الأمر.

إذا كان الوضع مفتحاً أو غير واضح، ماذا يقترض لذلك؟

يندرج هذا الأمر ضمن دور المؤسسات الحكومية كوزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار وهيئة أسواق المال، حيث يجب على هذه الجهات الحكومية أن تعطي مؤشرات استرشادية للمستثمرين، فكل ما يحدث حالياً هو مجرد تكهنات وغياب الشفافية في هذا الأمر سيضع المستثمرين في مأزق. وهذا ما نخدر منه ونخشاه، فجميع المعلومات المتاحة حالياً هي معلومات غير محددة المصدر مما يثير المخاوف، لذلك يجب على الجهات المعنية الوفاق بحزم وأصدار تصريحات تعطي الطمأنينة للمستثمرين بأن هذا التسارع بأداء البورصة ناتج عن أمر طبيعي أو أنه مخطط له، ولكن ترك الأمر دون أي إيضاحات فذلك يثير التخوف.

بماذا تنصح صغار المستثمرين في البورصة؟

تنصح دائماً المستثمرين بالقراءة والتحليل قبل اتخاذ أي قرار استثماري، فبالنظر إلى وضع البورصة الكويتية خلال السنوات الـ 5 السابقة، على سبيل المثال، نجد أن أداءها في العام الماضي شهد نمواً بـ 2.4%، وفي العام الذي قبله كان نموها سلبياً بـ 14%، فيما شهد أداءها خلال هذا الشهر فقط نمو 2017 نمو بحدود 0.15%، كما أن معدل التداول اليومي خلال السنوات الـ 5 الماضية كان بحدود 10 ملايين دينار، أما الآن فهو بحدود يومي يقرب من 50 مليون دينار، ووصل في بعض الأيام إلى 100 مليون دينار، وهذه الوثيرة المتسارعة تجعلنا نشعر بالقلق الشديد، لذلك نقول للمستثمر: اقرأ

الاقتراض من الأسواق العالمية غير مبرر.. نقترض بـ 3% وعوائد أصولنا السائلة 0.5%

تخفيض التصنيف الائتماني «شماعة» لتبرير الاقتراض من الخارج فقط

ركود سوق العقار نتيجة مباشرة لسطحية وثيقة الإصلاح

الكهرباء والماء الذي بدأ تطبيقه ضمن وثيقة الإصلاح؟

يعتبر هذا الموضوع هو أحد الأسباب الرئيسية لكساد السوق العقاري بصورة تكاد تكون مميتة بالعامين الماضيين، فهناك عقارات استثمارية وتجارية معروضة بأعداد كبيرة، وفي المقابل لا يوجد طلب يذكر على هذه العقارات، وتداركت الحكومة هذا الموقف بالإعلان عن أن هذه الزيادة ستكون بصورة تدريجية، ولكن هذا الموضوع له تأثير كبير على أسواق العقار، حيث كان يجب دراسة هذا الأمر جيداً قبل اتخاذ أي قرار، وهذا الأمر يأخذنا مرة أخرى إلى وثيقة الإصلاح التي تفتقر إلى وضع باب داخلها يتحدث عن انعكاس القرارات التي تتضمنها على الأسواق والاقتصاد، الإخفاق جعل انعكاس وثيقة الإصلاح على السوق العقاري سلبياً.

هناك ملف آخر عن رفع أسعار ترفرة

10 مليارات دولار أي نحو 3 مليارات دينار، بتكلفة دين تبلغ 3%، بالإضافة إلى ما يتم تداوله بأن هناك أكثر من 25% من أصول الصندوق السيادي واحتياطي الاجيال المقبلة هي في صورة نقد، وهذه المبالغ موزعة في بنوك اجنبية وهي تعادل نحو 50 مليار دينار، ونحصل على عوائد منها أقل من 0.5%، فإن العقل والمنطق يقولان لماذا نقترض بفائدة 3%، ما يجعل عملية إصدار هذه السندات غير مبررة حيث سيجعلنا ندفع تكلفة دين أكبر من العوائد التي نحصلها، فليس هناك أي مبرر مهني للاتجاه إلى إصدار هذه السندات.

برأيكم لماذا يأتي هذا التوجه لأصدار السندات، هل هو تماشي مع الاتجاه الخليجي؟

● طبيعة الاقتصاد الكويتي يختلف عن الاقتصادات الخليجية، فجميع المؤسسات

الضرائب هي العلاج السهل، فالحكومات دائماً تتجه لفرض الضرائب كإسهل وأقصر طريق لتقويم مالية الدولة، ولكن التحدي والتميز بأن تسلك الطرق الأخرى من تنويع مصادر الدخل وجلب الاستثمارات عالمية، بالإضافة إلى إقامة مشاريع تهدف لتنويع إيرادات الدولة، ولكن الضرائب هي حل سهل لمن يبحثون عن الطريق السهل.

خفض الدعم هو ملف آخر في الخطة، ما رأيكم فيه؟

لم نناقش هذا الموضوع بتفاصيله، ولكن لدى وجهة نظر شخصية به، حيث مررنا بالسابق بتجربة رفع الدعم عن الديزل وكان أكبر الخاسرين منها الحكومة وهي ليست مستفيدة من رفع الدعم، فأكبر منفق على مشاريع التنمية والتعمير هو الحكومة، لذلك نجد أن رفع الدعم عن الديزل انعكس على تسعير المقاولات بارتفاع بين 10 و20%، وبناء على ذلك إذا كان مستوى الإنفاق السنوي للحكومة على مشاريع البنية التحتية بحدود 4 إلى 5 مليارات دينار، فالزيادة من رفع الدعم أقل بكثير من هذا الرقم، بالإضافة إلى أن رفع الدعم عن الديزل كان يهدف حل مشكلة تهريب الديزل، وكان بالإمكان ضبط هذا الأمر دون رفع الدعم، ثم يأتي الآن البنزين والارقم التي يتحدثون عن توفيرها هنا على الدولة هي بحدود 120 مليون دينار سنوياً، بينما نجد أن حجم الإنفاق على العلاج بالخارج هو 10 أضعاف هذا الرقم، وإذا كان الهدف من رفع البنزين هو البنك الدولي والتصنيف الائتماني للكويت، فاعتقد أنه بالإمكان معالجة هذه الأمور بطريقة أخرى بعيداً عن رفع البنزين.

بما انكم نكرتم تخفيض التصنيف الائتماني للكويت، جهات حكومية متخوفة من خفض التصنيف في حال عدم اتخاذ الكويت اجراءات سريعة؟

● اعتقد ان التصنيف الائتماني هو «شماعة» رفع الدعم، فالدول التي تحتاج لتصنيف ائتماني جيد هي التي تبحث عن الاقتراض، حيث يعكس التصنيف الائتماني مخاطر الدين وبالتالي الفوائد المستحقة عليه. كما اعتقد ان الاتجاه نحو الاقتراض جاء لتبرير موضوع التصنيف الائتماني فالوضع في الكويت لا يستدعي الاستعجال برفع الدعم وزيادة التكلفة بطريقة مبرحة على محدود الدخل وعلى المجتمع، مقابل بقاء التصنيف الائتماني كما هو ومواكبة متطلبات البنك الدولي، فما هي الاستفادة من ذلك؟ فنحن لسنا بحاجة للاتجاه إلى أدوات الدين وبالتالي لا نحتاج على الأقل بالفترة الحالية إلى الحفاظ على التصنيف الائتماني.

لكن الحكومة متجهة للاقتراض من الخارج لسد عجز الموازنة؟

● هذا الموضوع من الناحية المهنية ليس له أي مبرر، حيث أن مخرجات القطاع الحكومي في البنوك المحلية فقط تبلغ نحو 6.5 مليارات دينار وفقاً لبيانات البنك المركزي في نوفمبر 2016، وبالنظر إلى حجم إصدار السندات التي تتجه الحكومة لطرحة بحدود



وديعة البشري

تحقق أعلى الأرباح بنهاية 2016*

3.0625%

لبشري

• وديعة استثمارية طويلة الأجل (ثلاث سنوات) • توزيع نصف سنوي للأرباح • حد أدنى للاستثمار بقيمة 25,000 د.ك

* تطبق الشروط والأحكام

بنك الكويت الدولي
KUWAIT INTERNATIONAL BANK
www.kib.com.kw | 1 866 866
الثقة ويسر